بحسب تقرير أسواق النقد الأسبوعي لـ «الوطني»

الأسواق تتأرجح تحت إشارات عالمية متباينة .. وتصريحات ترامب تغذي التقلبات

أسعار النفط تقع تحت الضغوط في ظل توقعات باستقرار الإمدادات

الذهب يحافظ على ثباته مع موازنة المستثمرين بين الإقبال على المخاطر واستمرار التوترات الجيوسياسية

سوق الإسكان الأمريكي يواصل مواجهة التحديات ونمو قطاع الخدمات يعوض تباطؤ التصنيع

المركزي الأوروبي يثبت أسعار الفائدة وسط تصاعد الضغوط التضخمية ومخاوف من قوة اليورو

مؤشر مديري المشتريات في بريطانيا يعكس استمرار تباطؤ النشاط الصناعي ومبيعات التجزئة تسجل تعافياً معتدلاً

تراجع مبيعات المنازل القائمة في أمريكا بنسبة 2.7% على أساس سنوي خلال يونيو

Currencies	Previous Week Levels Open	Low	High	Close	This Week's Expected Range Minimum	Maximum	3-Month Forward
EUR	1.1618	1.1614	1.1788	1.1740	1.1710	1.1900	1.1811
GBP	1.3393	1.3391	1.3588	1.3434	1.3310	1.3515	1.3449
JPY	148.07	145.82	148.66	147.66	146.75	149.20	146.17
CHF	0.7996	0.7908	0.8022	0.7948	0.7800	0.7985	0.7858

أسعار العملات

أوضح تقرير « أسواق النقد الأسبوعي» الذي يصدره بنك الكويتي الوطني أن الأسواق العالمية شهدت أسبوعاً متقلباً لكنها أبدت مرونة، وذلك بدعم من التطورات التجارية البارزة وتباين البيانات الاقتصادية، إلى جانب اتباع البنوك المركزية لنهج حذر. وسجلت أسواق الأسهم مستويات قياسية جديدة مطلع الأسبوع، بدعم من الأرباح القوية التي أعلنت عنها أسهم قطاع التكنولوجيا والتفاؤل تجاه اتفاقية الرسوم الجمركية الجديدة بين الولايات المتحدة واليابان. وفي أسواق السلع، ظلت أسعار النفط واقعة تحت الضغوط في ظل توقعات باستقرار الإمدادات، بينما حافظ الذهب على استقراره مع موازنة المستثمرين بين الإقبال على المخاطر واستمرار التوترات الجيوسياسية. أما في سوق العملات، تراجع مؤشر الدولار الأمريكي أمام سلة من العملات الرئيسية. وفي أسواق أدوات الدخل الثابت، تراجعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية خلال منتصف الأسبوع، إذ انخفض العائد على السندات لأجل 10 سنوات إلى 4.336 % قبل أن يرتفع مجدداً إلى نحو 4.424 %، بينما صعد العائد على السندات لأجل عامين هامشياً إلى 3.914 %.

الولايات المتحدة

وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اتفاقاً تجارياً مع اليابان يقضي بخفض الرسوم الجمركية على واردات السيارات اليابانية من 25 % إلى 15 %، مع تجنب فرض رسوم جديدة على سلع يابانية أخرى. وفي المقابل، التزمت طوكيو بضخ استثمارات وتقديم قروض بقيمة 550 مليار دولار تتركز في السوق الأمريكية، في واحدة من أضخم الصفقات التجارية التي أبرمتها إدارة الرئيس ترامب منذ فرض الرسوم الجمركية العالمية في أبريل. وتوفر الصفقة دفعة قوية لصناعة السيارات اليابانية، التي تمثل أكثر من ربع صادرات اليابان إلى الولايات المتحدة. ففي العام 2024، استوردت واشنطن سيارات وقطع الغيار يابانية بقيمة تتخطى أكثر من 55 مليار دولار، مقابل صادرات أمريكية لا تتجاوز 2 مليار دولار إلى السوق اليابانية. وبلغ إجمالي حجم التجارة الثنائية نحو 230 مليار دولار، مع تخطي الفائض التجاري لصالح اليابان أكثر من 70 مليار دولار. كما شمل الاتفاق تخفيض رسوم جمركية كانت مقررة على سلع يابانية إضافية، بدءاً من الأول من أغسطس. ووصف ترامب الصفقة بأنها «أكبر اتفاق تجاري في التاريخ»، مشيداً بالعلاقات المتينة بين البلدين عبر منصته تروث سوشيال. ورحب المسؤولون اليابانيون بالاتفاق، مؤكدين أنه يجنب بلادهم الرسوم المرتفعة التي تواجهها دول أخرى في علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة. ولاقت الصفقة ترحيباً في الأسواق يوم الأثنين، إذ قفز مؤشر نيكاي بأكثر من 3 % مسجلاً أعلى مستوياته خلال عام، فيما ارتفعت أسهم شركات السيارات، مع صعود سهم تويوتا بنسبة 14 % وهوندا بنحو 12 %.

صدرت بيانات جديدة يوم الأربعاء الماضي تعكس استمرار الضغوط التي يتعرض لها القطاع العقاري. إذ تراجعت مبيعات المنازل القائمة بنسبة 2.7 % في يونيو لتصل الوتيرة السنوية المعدلة موسمياً إلى 3.93 مليون وحدة، مسجلة بذلك أدنى مستوياتها منذ سبتمبر 2024، وأقل من توقعات السوق. وعلى الرغم من تباطؤ المبيعات، إلا أن متوسط سعر المنازل سجل ارتفاعاً جديداً بلغ 435,300 دولار، في أعلى مستوى تاريخي لهذا الشهر، مواصلاً بذلك سلسلة الارتفاعات السنوية للشهر الرابع والعشرين على التوالي. وتراجعت مبيعات المنازل المخصصة للأسرة الواحدة بنسبة 3 % إلى 3.57 مليون وحدة، فيما ظلت مبيعات الشقق السكنية والتعاونية دون تغيير. أما على الصعيد الإقليمي، جاء التراجع بقيادة الشمال الشرقي الذي سجل انخفاضاً بنسبة 8 %، في حين برز الغرب كمنطقة الاستثناء الوحيدة، محققاً زيادة بنسبة 1.4 %. وعلى صعيد آخر، وجه الرئيس دونالد ترامب انتقادات لرئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، متهماً إياه بالإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة، ومشيراً إلى أن «الناس غير قادرين على شراء منزل»، مضيفاً أن «باول ربما يفعل ذلك لأسباب سياسية». وعلى الرغم من هذه التصريحات، إلا أن التوقعات تشير إلى أن الفيدرالي سيبقي على أسعار الفائدة دون تغيير ضمن النطاق الحالي البالغ 4.25 % إلى 4.50 % في اجتماعه المرتقب الأسبوع المقبل.

أثرت تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشكل مباشر في معنويات السوق بمختلف قطاعاته. ففي 23 يوليو، صعد ترامب لهجته خلال قمة الذكاء الاصطناعي، موجهاً انتقادات علنية إلى شركات التكنولوجيا الكبرى مثل جوجل ومايكروسوفت، داعياً إياها إلى وقف التوظيف في الخارج ومنح الأولوية للموظفين الأمريكيين. كما ربطت إدارته العقود الفيدرالية باعتماد أنظمة ذكاء اصطناعي «موضوعية»، ضمن سياسة إدارته لمناهضة (anti-woke) في إشارة إلى توجهات أيديولوجية جديدة قد تؤثر على آليات العمل في قطاع التكنولوجيا. هذا التصعيد تجاه الشركات متعددة الجنسيات، مقروناً بتوجه «أمريكا أولاً» في قطاع التكنولوجيا، يهدد بإعادة رسم ملامح القطاع، مع ما قد يترتب عليه من تأثيرات محتملة على تقييم الشركات ذات القواعد التشغيلية العالمية أو الارتباط الوثيق بالعقود الحكومية. وفي اليوم التالي، 24 يوليو، أثار ترامب جدلاً جديداً خلال زيارة نادرة إلى مجلس الإحتياطي الفيدرالي، إذ مارس ضغوطاً علنية على رئيس المجلس جيروم باول لخفض أسعار الفائدة، وبلغت المواجهة حد التراشق بشأن تكاليف تجديد مقر الفيدرالي. وعلى الرغم من عدم إشارة التوقعات إلى تحرك وشيك في السياسة النقدية، إلا أن هذه المواجهة سلطت الضوء على التوتر القائم بين البيت الأبيض والفيدرالي، ما أثار شكوكاً حول استقلالية البنك المركزي وأعاد إلى الواجهة إمكانية مواجهة أسواق العملات والأسهم لتقلبات حادة. وعلى الرغم من هذا المناخ المشحون، إلا أن مؤشري ناسداك وستاندرد آند بورز 500 انهت تداولات الأسبوع عند مستويات قياسية.

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب الصادر عن ستاندرد آند بورز جلوبال إلى 54.6 في يوليو، مسجلاً أعلى مستوياته في سبعة أشهر، بدعم من الأداء القوي لقطاع الخدمات (55.2)، في الوقت الذي تراجع فيه نشاط قطاع التصنيع (49.5). وعلى الرغم من اتساع نطاق النمو الاقتصادي، تعمق التباين بين القطاعات، إذ واصلت الخدمات مسارها التصاعدي، بينما أظهرت المصانع مؤشرات واضحة على التباطؤ وتعرضها للضغوط. وسجلت ثقة الأعمال تراجعاً ملحوظاً، في ظل تصاعد القلق بين الشركات بشأن ضبابية السياسات الحكومية وارتفاع الرسوم الجمركية. وشهدت تكاليف المدخلات وأسعار الإنتاج مزيداً من التصاعد، مع بلوغ معدلات التضخم أحد أعلى المستويات المسجلة في ثلاثة أعوام. وعلى الرغم من استقرار معدلات التوظيف، إلا أن الطلبات الجديدة سجلت تراجعاً متأثرة بضعف الطلب الصناعي. وساهم انتعاش قطاع الخدمات في تعزيز زخم النمو مع بداية الربع الثالث من العام، إلا أن تساؤلات حقيقية ما تزال تطرح بشأن استدامة هذا الأداء.

وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 97.645.

المملكة المتحدة

شهد مؤشر مديري المشتريات بعض المؤشرات الدالة على الاستقرار خلال شهر يوليو، مع ارتفاع قراءة المؤشر هامشياً إلى 48.2 مقابل 47.7 في يونيو، متجاوزة التوقعات لكنها ما تزال ضمن منطقة الانكماش. وتشير هذه القراءة إلى أبطأ وتيرة تراجع منذ يناير، منهية سلسلة انكماش استمرت ثمانية أشهر. وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي، إلا أن قطاع التصنيع البريطاني ما يزال يواجه تحديات متزايدة، إذ تسببت الرسوم الجمركية الأمريكية في تأخير قرارات الاستثمار لدى العديد من الشركاء التجاريين. وتفاقمت الضغوط مع تقلص الطلبات الجديدة، وزيادة وتيرة خفض الوظائف، في وقت واصلت فيه أسعار المدخلات والمخرجات ارتفاعها. وظلت الثقة في قطاع الأعمال ضعيفة، إذ أعربت الشركات عن قلقها من تراجع الطلب المحلي، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، هذا إلى جانب استمرار مخاطر التجارة العالمية. وعلى الرغم من إشارة بعض الشركات إلى زيادة الطلب المرتبط بقطاع الدفاع، إلا أن هذه النقطة المضيئة لم تكن كافية لتبدد الأجواء الحذرة المسيطرة على القطاع. من جهة أخرى، تراجعت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات دون التوقعات لتصل قراءته إلى 51.2 مقابل 52.8 الشهر السابق، ما يعكس الضغوط المستمرة التي يواجهها القطاع.

سجلت مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة انتعاشاً بنسبة 0.9 % خلال يونيو، بعد تراجع حاد بلغ 2.8 % في مايو، في أداء يعكس تحسناً محدوداً دون مستوى التوقعات التي أشارت إلى نمو بنسبة 1.2 %. وتعد هذه الزيادة رابع ارتفاع شهري منذ بداية العام 2025، مدفوعة بالمكاسب القوية التي سجلتها مبيعات المواد الغذائية والوقود. وساهم الطقس الدافئ في دعم الإنفاق الاستهلاكي، لا سيما في محال السوبر ماركت والمشروبات، بينما سجلت مبيعات الوقود أكبر ارتفاعاتها منذ أكثر من عام. كما وصلت المبيعات عبر الإنترنت إلى أعلى مستوياتها منذ أوائل العام 2022، في حين أفادت المتاجر الكبرى بزيادة الطلب، مدفوعة بالعروض الترويجية والأنماط الموسمية. وباستثناء مبيعات الوقود، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.6 %، مما يشير إلى تسجيل تعافٍ جزئي. وعلى أساس سنوي، نمت المبيعات بنسبة 1.7 %، وجاءت دون التوقعات التي كانت تشير إلى زيادة قدرها 1.8 %.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3434.

أوروبا

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو إلى 51.0 في يوليو مقابل 50.6 في يونيو، في إشارة إلى أقوى وتيرة توسع للقطاع الخاص منذ قرابة عام، ومتجاوزاً التوقعات هامشياً. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بالنمو القوي الذي سجله قطاع الخدمات وتحسن معنويات قطاع التصنيع، الذي وصل إلى أدنى قراءة سلبية له منذ ثلاثة أعوام. وعلى الرغم من أن الطلبات الجديدة لم تشهد تغيراً يذكر، إلا أنها أنهت سلسلة من التراجعات استمرت على مدار 13 شهراً، مما وفر دعماً حقيقياً لقطاعي الخدمات والصناعة. وفي استجابة لتحسن الآفاق المستقبلية، عاودت الشركات زيادة معدلات التوظيف للمرة الأولى منذ خمسة أشهر. في المقابل، سجل تضخم تكاليف المدخلات أدنى مستوياته في خمسة أشهر، ما أتاح للشركات الإبقاء على الأسعار دون تغيير للشهر الثاني على التوالي. إلا أن ثقة الأعمال تراجعت بشكل طفيف، في ظل استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالرسوم الجمركية الأمريكية المحتملة.

أبقى البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة دون تغيير في يوليو، منهياً على الأرجح دورة التيسير النقدي التي استمرت لعام كامل وشهدت ثماني تخفيضات متتالية. واستقر سعر الفائدة على عمليات إعادة التمويل الأساسية عند 2.15 %، بينما ظل سعر الفائدة على الودائع عند 2.0 %. واعتمد صانعو السياسة موقفاً حذراً، في ظل تصاعد المخاطر المرتبطة بالتوترات التجارية، خاصاً في ضوء الرسوم الجمركية الأمريكية المقترحة. ومع وصول التضخم إلى المستوى المستهدف للبنك المركزي الأوروبي والبالغ 2 % في يونيو، تضاءلت الحاجة للمزيد من التيسير النقدي. وأقرت رئيسة البنك كريستين لاجارد بوجود ضغوط متباينة على الأسعار، مشيرة إلى أن تأثير الرسوم الجمركية على الاتجاهات المستقبلية للتضخم ما يزال غير مؤكد. وأكدت لاجارد أن البنك المركزي الأوروبي لا يستهدف أسعار الصرف، إلا أن قوة اليورو تؤخذ في الاعتبار عند إعداد توقعات التضخم.

وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1740.

المحامي فواز الخطيب : الحكم يمثل انتصاراً لمنظومة العدالة وحقوق المتقاضين

محكمة التمييز تلزم شركة تأمين بالتعويض عن أضرار الحريق بموجب دعوى الضمان

أصدرت محكمة التمييز التجارية (الدائرة الثالثة) حكماً باتًا يقضي بإلزام شركة التأمين بسداد التعويض المستحق عن أضرار الحريق الذي لحق بمخزن مؤمن عليه بعد نشوب حريق كبير أثر على القسيمة والقسائم المجاورة ، وكانت القضية قد تداولت لأكثر من سبع سنوات من التقاضي وقضي فيها ابتداءًا واستئنافاً، إلا أن محكمة التمييز أنصفت الطاعنة.

وتعود وقائع النزاع إلى دعوى أقامتها شركة صناعية ضد شركتي تأمين للمطالبة بمبلغ التعويض عن حادث حريق في مخزنها عام 2012. وقد تمسكت شركتا التأمين بعدم مسؤوليتهما عن الحادث، مدعيتين عدم تغطية الحريق ضمن وثائق التأمين.

وقد مثل الشركة المتضررة المحامي الدكتور فواز خالد الخطيب من شركة مجموعة طاهر القانونية حيث تمسك المحامي بإثبات التغطية التأمينية وتفنيد دفوع التأمين، مستندًا إلى وثيقة التأمين وتقرير الاطفاء، مؤكدًا ثبوت تسديد أقساط الوثائق والتزام الشركة بجميع واجباتها تجاه شركات التأمين.

وأكدت محكمة التمييز في تسبيبها أن "دعوى الضمان الفرعية لا يمكن أن تُبنى على وقائع تخالف المستندات الرسمية أو تنتقص من القوة الثبوتية للوثائق التأمينية"، مشددة على صحة دفوع الطاعنة ومخالفة الحكم المطعون فيه لنصوص القانون.

وعليه قضت المحكمة بقبول الطعن شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء الحكم الاستئنافي جزئيا، وإلزام شركة التأمين الثانية بالتعويض ضمن حدود مبلغ المطالبة، مع إلزامها بالمصاريف وأتعاب المحاماة.

وفي تصريح، قال المحامي د. فواز خالد الخطيب أن الحكم يمثل انتصارًا لمنظومة العدالة ولحقوق المتقاضين بعد سنوات من الانتظار، ويأتي في سياق حقبة جديدة تتجه نحو الاسراع في الفصل بالقضايا المتراكمة لسنوات وتسريع وتيرة البت في الدعاوى، بما يتماشى مع رؤية دولة الكويت لتعزيز كفاءة الجهاز القضائي وتحقيق بيئة قانونية محفزة على الاستثمار وحامية للحقوق.

فواز خالد الخطيب